

Distr.: General
15 January 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة العاشرة

اسطنبول، تركيا، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المستجدة

الترتيب الدولي المتعلق بالغابات وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد
عام ٢٠١٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:
أوجه الترابط بينها والآثار المترتبة عليها

تقرير الأمين العام

موجز

وفقاً لبرنامج عمله المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، قد يدرج منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في جدول أعمال أي من دوراته مسائل مستجدة ذات أهمية عالمية تتصل بالغابات والإدارة المستدامة للغابات و/أو يكون لها تأثير عليها، وتكون ذات طابع ملح وغير متوقع ولم يسبق تناولها في إطار جدول أعمال الدورة ذات الصلة. وقد حدد مكتب المنتدى في دورته العاشرة المسائل المستجدة بالنسبة للدورة العاشرة للمنتدى على أساس اعتبارين رئيسيين: (أ) الحاجة إلى الاضطلاع بأعمال تحضيرية فنية لتمكين المنتدى من استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات والبت في مستقبله خلال دورته الحادية



عشرة في عام ٢٠١٥؛ و (ب) الآثار المترتبة على العمليات الحكومية الدولية الهامة الجارية المتصلة بالغابات في الترتيب الدولي المتعلق بالغابات وأوجه الترابط بينهما. وبناء على ذلك، يتضمن هذا التقرير وصفا موجزا للترتيب الدولي المتعلق بالغابات وتوصيات بشأن الأنشطة التحضيرية ذات الصلة التي ينبغي الاضطلاع بها خلال الفترة ما بين دورتي المنتدى العاشرة والحادية عشرة. ويوفر التقرير أيضا تقييما أوليا للآثار المترتبة على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الترتيب العالمي المتعلق بالغابات. علاوة على ذلك، يورد التقرير مناقشة بشأن أوجه الترابط بين هذه المسائل ويقدم توصيات إلى المنتدى بشأن كيفية إدماج آرائه عن المسائل المتصلة بالغابات في تلك العمليات وكيفية الاستفادة من هذه العمليات في سياق الأعمال التحضيرية لدورته الحادية عشرة. وأخيرا، يتناول التقرير بإيجاز مسألة "راس المال الطبيعي" بوصفها من المسائل المستجدة الواسعة النطاق. وسيناقش التقرير في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المسائل المستجدة" خلال دورة المنتدى العاشرة.

أولا - مقدمة

١ - وفقا لبرنامج عمله المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، قد يدرج منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في جدول أعمال أي من دوراته مسائل مستجدة ذات أهمية عالمية تتصل بالغابات والإدارة المستدامة للغابات و/أو يكون لها تأثير عليها، وتكون ذات طابع ملح وغير متوقع ولم يسبق تناولها في إطار جدول أعمال الدورة ذات الصلة.

٢ - ووفقا لبرنامج عمله المتعدد السنوات، يمثل عام ٢٠١٥ بالنسبة للمنتدى العام الذي سيقوم فيه باستعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات والبت في مستقبله. كما أنه يمثل العام المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بدأ المجتمع الدولي بالفعل التحضير لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. علاوة على ذلك، تترتب على نتائج العملية الحكومية الدولية الرئيسية الأخيرة المعنية بالتنمية المستدامة، أي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، آثار هامة عديدة في التعاون الدولي، لا سيما بالنسبة للترتيب الدولي المتعلق بالغابات.

٣ - وبالتالي، فإن المنتدى سيقوم في دورته الحادية عشرة باستعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات والبت في مستقبله، مما سيتطلب فهما شاملا للآثار المترتبة على جميع التطورات المذكورة أعلاه ولأوجه الترابط بينها. ومن أجل تمكين المنتدى من اتخاذ قرار سليم بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في دورته الحادية عشرة، سيكون من المناسب للغاية الاستفادة من الفترة ما بين دورتي المنتدى العاشرة والحادية عشرة للنظر في هذه التطورات والاضطلاع بالأعمال التحضيرية التي ستوفر للمنتدى المعلومات والتحليلات اللازمة فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها أعلاه. وبناء على ذلك، فإن الهدف من هذا التقرير هو توفير أفكار أولية بشأن الترتيب الدولي المقبل المتعلق بالغابات والأنشطة التحضيرية المتصلة به، مع مراعاة الآثار المترتبة على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مجال الغابات. ويورد التقرير مناقشة لأوجه الترابط بين هذه المسائل ويقدم توصيات إلى المنتدى بشأن كيفية إدماج آرائه عن المسائل المتصلة بالغابات في تلك العمليات وكيفية الاستفادة من هذه العمليات في سياق الأعمال التحضيرية للدورة الحادية عشرة التي سيعقدها المنتدى في عام ٢٠١٥.

ثانياً - الترتيب الدولي المتعلق بالغابات

٤ - أرسى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٥/٢٠٠٠ الأساس للترتيب الدولي المتعلق بالغابات وأنشأ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات كهيئة حكومية دولية تعنى بالغابات في الأمم المتحدة. ويضطلع المنتدى بالمهام الرئيسية التالية:

(أ) تعزيز الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات وتوطيد الالتزام السياسي الطويل الأجل؛

(ب) تعزيز تنفيذ الإجراءات المتفق عليها دولياً بشأن الغابات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(ج) توفير إطار عالمي متسق وشفاف وقائم على المشاركة لتنفيذ السياسات وتنسيقها وتطويرها؛

(د) توفير منتدى لمواصلة تطوير السياسات يضم الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من الأطراف المهمة من أجل تعزيز فهم مشترك للإدارة المستدامة للغابات ومعالجة المسائل المتصلة بالغابات ومجالات الاهتمام المستجدة ذات الأولوية على نحو كلي وشامل ومتكامل؛

(هـ) تعزيز التعاون وتنسيق السياسات والبرامج المتعلقة بالمسائل المتصلة بالغابات فيما بين المنظمات والمؤسسات والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، فضلاً عن الإسهام في إقامة علاقات التآزر فيما بينها، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المانحة؛

(و) تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن التعاون الشامل لعدة قطاعات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(ز) رصد وتقييم التقدم المحرز على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال التقارير المقدمة من الحكومات، فضلاً عن التقارير المقدمة من المنظمات والمؤسسات والصكوك الدولية والإقليمية، والنظر على هذا الأساس في الإجراءات اللازمة اتخاذها في المستقبل؛

٥ - وفي عام ٢٠٠٦، عزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٩/٢٠٠٦ الترتيب الدولي المتعلق بالغابات من خلال الاتفاق على إسناد ثلاث مهام رئيسية إضافية إلى المنتدى. وتمثل تلك المهام في ما يلي:

(أ) تعزيز مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية؛ وفي تطبيق خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع مراعاة توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

(ب) تشجيع ومساعدة البلدان من أجل الحفاظ على مواردها الحرجية وتحسينها بهدف تعزيز فوائد الغابات لتلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة، لا سيما احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات في كسب الرزق؛

(ج) تعزيز التفاعل مع الآليات والمؤسسات والصكوك والمنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالغابات من أجل تيسير النهوض بالتعاون والتنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات.

٦ - وحدد المنتدى أيضاً أربعة أهداف عالمية مشتركة بشأن الغابات كُرسَتْ في الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات (المشار إليه فيما بعد باسم "الصك الخاص بالغابات"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في وقت لاحق في عام ٢٠٠٧، من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للترتيب الدولي المتعلق بالغابات وتعزيز مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية. واتفق المنتدى على العمل على الصعيدين العالمي والوطني لإحراز تقدم في تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥^(١).

٧ - ووفقاً لبرنامج عمله المتعدد السنوات المعتمد في عام ٢٠٠٧، سيكون الموضوع العام لدورة المنتدى الحادية عشرة في عام ٢٠١٥ "الغابات: التقدم المحرز والتحديات الماثلة وسبل المضي قدماً في تنفيذ الترتيب الدولي المتعلق بالغابات". وسيعقد المنتدى جزءاً رفيع المستوى لاستعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات. وسينظر الاستعراض في ما يلي: مجموعة كاملة من الخيارات، بما في ذلك وضع صك ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات وتعزيز الترتيب الحالي والاستمرار في الترتيب الحالي وغير ذلك من الخيارات^(٢)؛ التقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك الخاص بالغابات وأهدافه العالمية

(١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/٢٠٠٦.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣٢.

الأربعة المتعلقة بالغابات^(٣)؛ مساهمة الغابات في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. ويمكن النظر في مناقشة عدة مسائل في إطار مختلف عناصر الترتيب الدولي المتعلق بالغابات.

٨ - وتتنوع إحدى المناقشات الهامة بمسألة اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الغابات تحديداً. إذ أن اعتماد مثل هذا الصك قد يثير التساؤلات التالية: ما الأهداف الرئيسية التي يتوخى تحقيقها فيما يتعلق بجميع أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات؟ وما الشكل الذي قد ترتديه علاقته بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف القائمة ذات الصلة بالغابات وإن كانت لا تهدف إلى معالجة مسألة الغابات تحديداً؟ وهل ينبغي أن يكون له آلية مالية دائمة مثل مرفق البيئة العالمية، على غرار الاتفاقيات الأخرى، أو أن يكون له صندوق عالمي مستقل للغابات، أو الإثنان معاً؟ وكيف ينبغي تنفيذ الصك على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؟ وهل ينبغي وضع صك واحد تنفذه جميع البلدان أو صك يكون له مرفقات/بروتوكولات منفصلة للمناطق المختلفة من أجل مراعاة خصوصيات كل منها؟ وكيف ينبغي استخدام أحكام الترتيب الحالي المتعلق بالغابات في الصك الجديد وما سيكون مصير الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات؟ وأي منظمة أو هيئة ينبغي أن تكون مسؤولة عن رصد تنفيذ الصك الجديد؟ وأين يكون مقر الصك، وكيف يمكن كفالة استدامة الصك مالياً؟ كل هذه التساؤلات هي من بين المسائل التي سيتعين مناقشتها في سياق اتخاذ قرار باعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الغابات.

٩ - وهل ينبغي للبلدان أن توافق على مواصلة تعزيز الترتيب الدولي الحالي المتعلق بالغابات بدلاً من اعتماد صك ملزم قانوناً؟ ثمة مسائل عدة سيتعين معالجتها. أما فيما يتعلق بالصك الخاص بالغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، فيجب أن تتوصل البلدان إلى حل فعال وناجع يسمح بتمويل الغابات. ويؤمل أن يحقق المنتدى تقدماً هاماً في هذا المجال

(٣) الهدف العالمي ١: عكس مسار الاتجاه إلى فقدان الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والإستصلاح والتشجير وإعادة التحريج، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات؛

الهدف العالمي ٢: تعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات بطرق منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات؛

الهدف العالمي ٣: تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على النطاق العالمي وغيرها من المساحات التي توجد فيها غابات تدار على نحو مستدام؛ وفي نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام؛

الهدف العالمي ٤: عكس الاتجاه التراجعي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد موارد مالية جديدة وإضافية متزايدة بدرجة كبيرة من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

من خلال اتخاذ قرار مجد في هذا الصدد خلال دورته العاشرة التي ستعقد في اسطنبول، تركيا. وتتمثل إحدى مجالات المناقشة الرئيسية الأخرى في كيفية تعزيز الصك الخاص بالغابات من حيث تنفيذه ومضمونه على حد سواء. وهل ينبغي أن يبقى صكا عالميا أو أن يكون له مرفقات إقليمية؟ وهل ينبغي أن تدعم تنفيذه البرامج الاستراتيجية للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية لدورات المنتدى؟ وهل ينبغي إنشاء هيئة فرعية تحت رعاية المنتدى لرصد تنفيذه على نحو أكثر انتظاما وصرامة؟ وهل ينبغي الاتفاق على إطار زمني جديد لتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات أو ينبغي تعديل تلك الأهداف بحيث تتماشى مع خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

١٠ - وهناك أيضا عدد كبير من القضايا التي يجب أن تناقش في ما يتعلق بوظائف المنتدى وطرائق عمله. ففي ضوء التطورات السريعة وتغير ولايات المنتدى، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في استحداث مهام إضافية للمنتدى أو تنقيح مهامه الحالية وتحديثها. وربما تقرر أيضا اعتماد طرائق عمل جديدة له، تركز فيها بدرجة أكبر على النهوض بتطوير السياسات المتعلقة بالغابات وتنسيقها وتنفيذها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينظر المنتدى في اعتماد وسائل وأدوات لتمكين الشراكة التعاونية في مجال الغابات من الاستمرار في دعم عمل المنتدى، بسبل تشمل تخصيص موارد محددة لأعضائه. أما كيفية تعزيز العلاقة المتبادلة بين المنتدى والمنظمات والعمليات الإقليمية والمجموعات الرئيسية، فذلك مجال آخر قد يرغب المنتدى في مناقشته في عام ٢٠١٥.

١١ - ويتضح من ثم أن استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات والبت في مستقبله سيتطلبان الاضطلاع بأعمال تحضيرية كبيرة. ويتعين الاضطلاع بتلك الأعمال التحضيرية في الفترة ما بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة للمنتدى، مع مشاركة جميع الأطراف المعنية في المنتدى. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بهذا العمل مع المراعاة الكاملة للتطورات الجارية في العمليات العالمية الكبرى الأخرى، ولا سيما المداولات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تكون الأعمال التحضيرية لقرار المنتدى بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات واسعة وشاملة ومركزة، وينبغي أن تتضمن، في جملة أمور، دراسات تحليلية وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء وإجراء دراسات استقصائية. وينبغي أن تقدم نتائج تلك الأنشطة بعد ذلك إلى المنتدى في دورته الحادية عشرة من خلال مدخلات فنية في الوثائق الرسمية للدورة. بما في ذلك تقارير الأمين العام ذات الصلة.

ثالثاً - خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٢ - اعتمد قادة العالم في عام ٢٠٠٠ رؤية مشتركة للتنمية استناداً إلى قيم أساسية هي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية، في شكل إعلان الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة^(٤). ومنذ ذلك الحين، توفر الأهداف الإنمائية للألفية التي تلت ذلك معالم لجهود التنمية العالمية والوطنية، مع استهداف موعد عام لتحقيقها هو عام ٢٠١٥^(٥). وتركز الأهداف على مجموعة محدودة من الغايات والأهداف المحددة والمشاركة للتنمية البشرية هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتوفير التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحد من وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأم؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية^(٦).

١٣ - وقد ساعد إطار الأهداف الإنمائية للألفية على حشد جهود التنمية وتحديد الأولويات العالمية والوطنية وتركيز العمل على جميع المستويات. فقد وفرت الأهداف خطة عالمية مشتركة للتصدي للفقر ووضعت التقدم البشري في مقدمة خطة التنمية العالمية. وقد أحرز تقدم هام في معظم البلدان، وخصوصاً في الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحسين الحصول على التعليم الابتدائي. إلا أن الاتجاهات كانت متفاوتة داخل البلدان والمناطق وعبرها، ولا يزال من الضروري الاضطلاع بقدر أكبر بكثير من العمل.

١٤ - ومع اقتراب عام ٢٠١٥، وهو التاريخ المستهدف لتحقيق عدد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية، أصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يضع عملية شاملة لتعريف خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة التحديات والقضايا العالمية الناشئة والخبرات المكتسبة في تنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك من حيث نقاط قوته وضعفه.

١٥ - وليس الغرض من وضع خطة عالمية للتنمية الإيعاز باتباع استراتيجيات أو سياسات إنمائية محددة، وإنما توفير توجيهات لتحديد الأولويات على جميع المستويات (العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني). أما تسميتها "خطة الأمم المتحدة للتنمية" فهو للتعبير عن استعداد الأمم المتحدة للعمل كمُنبر للأطراف المعنية المتعددة لصياغة تلك الخطة،

(٤) القرار ٢/٥٥، الفقرة ٦.

(٥) انظر الوثيقة A/56/326، المرفق.

(٦) للاطلاع على قائمة كاملة بالأهداف الإنمائية للألفية وأطرها الزمنية، انظر:

<http://www.un.org/millenniumgoals>

وامتلاكها للقادرة على إجراء المشاورات اللازمة على نطاق واسع والطموح لإعداد خطة عالمية للتنمية ترى جميع البلدان والأطراف المعنية أنها خطة يمكنها اعتمادها^(٧).

١٦ - وفي هذا الصدد، طلب رؤساء الدول والحكومات المشاركون في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك، إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأن يقدم توصيات في تقاريره السنوية، حسب الاقتضاء، لاتخاذ مزيد من الخطوات من أجل المضي قدماً في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٨). وقدّمت التوصيات الأولية في هذا الصدد في تقرير الأمين العام المعنون "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥" (A/67/257)، مع الإشارة بوجه خاص إلى ضرورة وجود عملية تشاور مفتوحة وشاملة بشأن الخطة.

١٧ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، طلب رؤساء الدول والحكومات أيضاً إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، أن ينظم مناسبة خاصة في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يوفر ذلك فرصة لوضع أسس لتوافق الآراء بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨ - وقد أوصى الأمين العام في تقريره عن التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (A/66/126) لعام ٢٠١١ باعتماد عملية تشاور مفتوحة وشفافة لكفالة أن يكون لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أفضل تأثير إنمائي. ومع وضع ذلك في الاعتبار، أنشأ الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتنسيق الأعمال التحضيرية للخطة على نطاق المنظومة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. ويضم فريق العمل، الذي بدأ مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عدداً من كبار الخبراء عينهم رؤساء أكثر من ٥٠ كياناً تابعاً لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتشمل اختصاصات فريق العمل ما يلي: تقييم الجهود الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة؛ والتشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص؛ وتحديد رؤية وخريطة طريق على نطاق المنظومة بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، أكدت الدول

(٧) انظر: تقرير "المستقبل الذي نصبو إليه": تقرير إلى الأمين العام (نيويورك؛ ٢٠١٢).

(٨) القرار ١/٦٥، الفقرة ٨١.

الأعضاء على أنه من المهم أن تسهم العمليات الحكومية الدولية الأخرى، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في المناقشات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهي تشاطر أيضا الأمين العام الرأي فيما يتعلق بضرورة العمل على تحقيق مزيد من التقارب بين مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعمليات ما بعد عام ٢٠١٥، حتى يتسنى الوصول إلى خطة واحدة للأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تندرج التنمية المستدامة في صميمها. وتجري حاليا عمليات تشاور واسعة وشاملة بشأن بلورة رؤية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وستكون هذه العمليات أساسية لبلورة رؤية مشتركة.

١٩ - وسيسهم التقدم المحرز في إطار تلك العمليات ونتيجة للمشاورات المتعددة التي ستحدث على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في المشاورات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي نهاية المطاف في المناسبة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. واستنادا إلى نتائج تلك المناسبة الخاصة، يمكن بدء مناقشات أكثر تركيزا بشأن الشكل والمضمون المحددين للخطة الجديدة، بما في ذلك الغايات والأهداف الممكن اقتراحها للتوصل إلى اتفاق حكومي دولي.

رابعا - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢٠ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، واعتمد المشاركون في المؤتمر وثيقة ختامية محددة عنواها "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). وقد استعرض المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ جميع الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، وتناولوا الثغرات ذات الصلة وحددوا المسائل المستجدة. وتناول المشاركون أيضا موضوعين رئيسيين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والإطار المؤسسي المتعلق بالتنمية المستدامة. وتتضمن وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" العديد من الأحكام المهمة، بما في ذلك أحكام تتعلق بالاقتصاد الأخضر، وأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى، والخيارات المتعلقة باستراتيجيات تمويل التنمية المستدامة، وآليات التيسير، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ومسائل مواضيعية.

الاقتصاد الأخضر

٢١ - إضافة إلى ذلك، اعتمد المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مبادئ توجيهية بشأن إيجاد اقتصاد أخضر في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة^(٩). وأكدت الدول الأعضاء وجود نهج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد، تبعا لظروفه وأولوياته الوطنية، لأغراض تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وينبغي أن يساهم الاقتصاد الأخضر المقترح في القضاء على الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتحسين أحوال البشر وخلق فرص العمل وتوفير العمل الكريم للجميع، مع الحرص على استمرار النظم الإيكولوجية لكوكب الأرض في أداء وظائفها على نحو سليم.

أهداف التنمية المستدامة

٢٢ - سلمت البلدان في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأهمية وجدوى وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة^(١٠) تستند إلى جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ وتحترم جميع مبادئ ريو احتراماً تاماً، مع مراعاة الظروف والقدرات والأولويات الوطنية المختلفة؛ وتتفق مع القانون الدولي؛ وتبني على الالتزامات التي سبق الإعلان عنها؛ وتساهم في تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدت في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بما في ذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر. وينبغي أن تتسق الأهداف المذكورة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تدمج فيها.

٢٣ - وسلم المشاركون في المؤتمر أيضاً بضرورة أن تعالج الأهداف المجالات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة وأن تركز عليها، مع الاسترشاد بالوثيقة الختامية. وإضافة إلى ذلك، قررت الحكومات إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتتلاقى مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٩) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الصفحات ٥٦-٧٤.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرات ٢٤٥-٢٥١.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى

٢٤ - قررت الحكومات الممثلة في المؤتمر إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى، بالاستفادة من مواطن القوة لدى لجنة التنمية المستدامة ومن تجاربها ومواردها وطرائق مشاركتها الشاملة. ويتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى^(١١) متابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، ويحل محل لجنة التنمية المستدامة. وحددت البلدان أيضا عدة مهام رئيسية محتملة للمنتدى، منها الاضطلاع بدور في توفير القيادة السياسية وتقديم التوجيه وإصدار التوصيات في مجال التنمية المستدامة؛ وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على جميع المستويات؛ ومتابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة اللاحقة المعنية بالتنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛ وتشجيع مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على مستوى رفيع وعلى نطاق المنظومة في عمله؛ وتعزيز التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن برامج التنمية المستدامة والسياسات المتعلقة بها؛ وتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية والدور الاستشاري الذي تضطلع به؛ وتعزيز التفاعل بين العلم والسياسات؛ وتوطيد الجهود الجارية في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها.

استراتيجية تمويل التنمية المستدامة

٢٥ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضاً، سلّمت الدول الأعضاء بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل توفير دعم قوي للبلدان النامية في ما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها الإجراءات المتخذة وفقاً للوثيقة الختامية للمؤتمر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتفقت على إرساء عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة، بدعم تقني من منظومة الأمم المتحدة وبالتشاور على نطاق واسع وبشكل منفتح مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية. وسيجري في إطار تلك العملية تقييم الاحتياجات من التمويل والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وتأثيرها وتقييم المبادرات الإضافية، بهدف إعداد تقرير تُقترَح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية

(١١) المرجع نفسه، الفقرات ٨٤-٨٦.

المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستولى تنفيذ هذه العملية لجنة حكومية دولية، ستختتم أعمالها بحلول عام ٢٠١٤^(١٢).

التكنولوجيا وبناء القدرات

٢٦ - طلبت الحكومات المُمثلة في المؤتمر إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية بتحديد خيارات لإنشاء آلية تيسير تشجع تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها، بسبل منها تقييم احتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا، والخيارات المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات ولبناء القدرات. وطلبت إلى الأمين العام أن يعد، بناءً على الخيارات المحددة وأخذاً النماذج القائمة في الاعتبار، توصيات بشأن آلية التيسير لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين^(١٣).

أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٢٧ - بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومات إطاراً عشرياً للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (انظر A/CONF.216/5) ودعت الجمعية العامة إلى أن تسمي، في دورتها السابعة والستين، هيئة مؤلفة من الدول الأعضاء لاتخاذ ما يلزم من خطوات لتفعيل الإطار على نحو تام^(١٤).

المجالات المواضيعية

٢٨ - اتخذ المشاركون في المؤتمر أيضاً قرارات تطلعية بشأن عدد من المجالات المواضيعية، مثل الطاقة والأمن الغذائي والغابات والمحيطات والمدن. وترد أدناه مناقشة للفقرات المتعلقة بالغابات في الوثيقة الختامية.

المناقشات المتعلقة برأس المال الطبيعي

٢٩ - بما أن الغابات موردٌ من الموارد الطبيعية للأرض، وأن المنتدى دأب دوماً، انطلاقاً من تصوره للغابات، على الدعوة لأن تؤخذ القيم والخدمات الحرجية في الاعتبار بشكل كامل؛ فمن الأهمية بمكان أن يُطْلَع المنتدى على مسألة أخرى مستجدة تجتذب اهتماماً متزايداً من البلدان والمنظمات الدولية. وبالتزامن مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دار نقاش بين

(١٢) المرجع نفسه، الفقرتان ٢٥٥ و ٢٥٦.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٧٣.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرات ٢٢٤-٢٢٦.

عدد من البلدان والمنظمات الدولية والأعمال التجارية بشأن مسألة "محاسبة رأس المال الطبيعي"، وهو مصطلح لا يوجد له تعريف محدد. واستناداً إلى الكتابات الموجودة في هذا الموضوع، يشمل "رأس المال الطبيعي" الموارد من قبيل المعادن والطاقة وأخشاب الغابات، كما يُفترض اشتماله على منتجات الغابات من غير الأخشاب والأراضي الزراعية ومصائد الأسماك والمياه. وهو يشمل أيضاً النظم الإيكولوجية التي تنتج خدمات كثيراً ما تكون غير مرئية لغالبية الناس، مثل تنقية الهواء والمياه والحماية من الفيضانات وتخزين الكربون وتلقيح المحاصيل وتوفير الموئل لمصائد الأسماك والأحياء البرية. ومن شأن اتباع نهج المساحات الجغرافية الشاسعة أن يفيد فائدة جلية عملية المحاسبة واتخاذ القرارات المتعلقة برأس المال الطبيعي. والسبيل في ذلك ليس فقط قياس القيمة الإجمالية للأصول الطبيعية، وإنما أيضاً قياس توزيع الفوائد الناتجة عنها، وما يعود منها إلى كل فئة من الفئات المعنية، ومدى اعتماد كل فئة على رأس المال الطبيعي، وبخاصة الفقراء. ويعد رأس المال الطبيعي أحد الأصول البالغة الأهمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، حيث يشكل جزءاً كبيراً من إجمالي الثروة. ويمكن لمحاسبة رأس المال الطبيعي أن توفر إحصاءات مفصلة لأغراض تحسين إدارة الاقتصاد، وأن تساعد على تحسين قدرة الحكومات على اتخاذ القرارات والتخطيط، استناداً إلى هذه المعلومات. وإدراك القيمة الإجمالية لرأس المال الطبيعي يمكن أن يساعدنا في معالجة قضايا الفقر بصورة أفضل. وقد أُتخذت مؤخراً خطوة رئيسية نحو تحقيق هذه الرؤية باعتماد اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. ويوفر هذا النظام طريقة متفق عليها دولياً، على قدم المساواة مع نظام الحسابات القومية الحالي، لبيان الموارد الطبيعية المادية مثل المعادن والأخشاب ومصائد الأسماك. ويتمثل التحدي في الوقت الحالي في بناء القدرات اللازمة في البلدان لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وإظهار مزاياه لصانعي السياسات. وتوجد في الوقت الحالي شراكة بين عدد من الحكومات وبرامج وهيئات الأمم المعنية بهذا الشأن^(١٥).

(١٥) تضم الشراكة WAVES (حساب الثروة وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة؛ والبلدان التالية: بوتسوانا والفلبين وكوستاريكا وكولومبيا ومدغشقر، التي تتولى تنفيذ البرامج؛ وتلقى الشراكة الدعم المالي أو التقني من أستراليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج واليابان، والعديد من منظمات المجتمع المدني.

خامساً - الترتيب الدولي المتعلق بالغابات وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الآثار المترتبة عليها وأوجه الترابط بينها

٣٠ - سيتقرر خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ مستقبل قضايا التنمية المستدامة، وخطة الأمم المتحدة للتنمية، والاتجاه الذي سيتخذه المجتمع الدولي بعد عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالغابات. أما العمليات الحكومية الدولية المسؤولة عن تحديد أهداف التنمية المستدامة وطرائق عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وخيارات تمويل التنمية المستدامة وصياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فستؤثر بالتأكيد على المناقشات التي سيجريها المنتدى بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، في دورته الحادية عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠١٥. ومن ناحية أخرى، أتاحت هذه العمليات الرئيسية فرصاً كبيرة كي يكون للغابات والمنتدى دور حيوي في وضع خطة التنمية المقبلة للأمم المتحدة والإسهام فيها، بحيث تدرج التنمية المستدامة في صميمها لسنوات عديدة قادمة.

٣١ - وحتى يتسنى الاستفادة من الفرص التي وفرتها هذه العمليات فيما يتعلق بالترتيب الدولي المتعلق بالغابات وفي وضع خريطة طريق للأنشطة التحضيرية المضطلع بها بين الدورات بهدف تمكين المنتدى من اتخاذ قرار مستنير في عام ٢٠١٥ بشأن مستقبل ذلك الترتيب، فمن الضروري أن تُستعرض بصورة موضوعية وكلية الآثار المترتبة في مجال الغابات على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وثمة أهمية بالغة لإجراء هذا النوع من التقييم الموحد والشامل من أجل تمكين المنتدى من إدراج قراره بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في صلب جدول الأعمال العالمي لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٢ - ويهدف هذا الفرع من التقرير إلى توفير تحليل أولي للآثار المترتبة على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والقضايا الرئيسية المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة للغابات والعناصر الأخرى للترتيب الدولي المتعلق بالغابات. إلا أن إجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على العمليات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالغابات يتطلب المزيد من الوقت والموارد. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء هذا التقييم بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية وخلال الفترة التي تسبق دورة المنتدى الحادية عشرة. ونظراً لحجم العمل اللازم ونطاقه، من الأهمية بمكان أيضاً التأكيد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتخصيص الموارد اللازمة للصندوق الاستثماري للمنتدى، بما في ذلك دعمها لتوفير الموارد البشرية اللازمة.

٣٣ - ولئن لم تكن الغابات مدرجة على وجه التحديد في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإن وثيقته الختامية تشمل عدة أحكام تتعلق بالغابات، وبأوجه الترابط بينها وبين غيرها من المسائل القطاعية والمشاركة بين القطاعات المتصلة بالتنمية المستدامة، والقضايا والأطر المفاهيمية للسياسات ذات الصلة بالغابات وبالعناصر الأخرى لترتيب الدولي المتعلق بالغابات. ويمكن إدراج هذه الفقرات في إطار خمس مجموعات من الأحكام.

٣٤ - وتشمل المجموعة الأولى فقرات الوثيقة الختامية التي خصصت تحديداً للغابات (الفقرات ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦). ففي تلك الفقرات، أبرزت الدول الأعضاء الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعود بها الغابات على الناس وإسهامات الإدارة المستدامة للغابات في مواضيع وأهداف المؤتمر. وأعربت عن تأييدها لوضع سياسات شاملة لعدة قطاعات ولعدة مؤسسات تعزز الإدارة المستدامة للغابات، وأكدت من جديد أن الطائفة الواسعة من المنتجات والخدمات التي توفرها الغابات تتيح فرصاً للتصدي للكثير من تحديات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحاً. ودعت إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وإعادة التحريج، واستصلاح الغابات، والتشجير، وأعربت عن دعمها لجميع الجهود المبذولة لإبطاء معدل إزالة الغابات وتدهورها ووقف ذلك الاتجاه وعكس مساره بفعالية، بسبل من بينها تعزيز التجارة في منتجات الغابات التي يجري الحصول عليها بصورة قانونية. وأشارت الدول الأعضاء إلى أهمية هذه المبادرات الجارية، مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛ ودور حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام، وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية.

٣٥ - ودعت الدول الأعضاء إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز أطر الإدارة السليمة للغابات وسبل تنفيذها، وفقاً للصك الخاص بالغابات، من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وأعربت عن التزامها بتحسين أسباب معيشة السكان والمجتمعات المحلية عن طريق تهيئة الظروف اللازمة للإدارة المستدامة للغابات، بسبل منها تعزيز ترتيبات التعاون في ميادين المالية والتجارة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً وبناء القدرات والحوكمة، وعن طريق تعزيز تأمين حيازة الأراضي، وبخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتقاسم الفوائد، وفقاً للتشريعات والأولويات الوطنية.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول الأعضاء إلى التنفيذ العاجل للصك الخاص بالغابات والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة للمنتدى بمناسبة الإعلان عن بدء الاحتفال بالسنة الدولية للغابات.

٣٧ - وسلّمت الدول الأعضاء بأن المنتدى، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، يؤدي دوراً حيوياً في معالجة القضايا المتصلة بالغابات معالجة كلية ومتكاملة وفي تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الدولي في مجال السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة للغابات. ودعت الدول الأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى مواصلة تقديم دعمها إلى المنتدى وشجعت أصحاب المصلحة على مواصلة مشاركتهم الفعلية في عمل المنتدى. وعلاوة على ذلك، فقد أكدت أهمية إدراج أهداف وممارسات الإدارة المستدامة للغابات في صلب عملية رسم السياسات وصنع القرارات في المجال الاقتصادي، ولهذا الغرض أعربت عن التزامها بالعمل مع هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الشراكة من أجل إدماج الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، حسب الاقتضاء، في استراتيجياتها وبرامجها.

٣٨ - وفي هذه الفقرات، أبرز المشاركون في المؤتمر أيضاً أهمية الكثير من عناصر الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وهي الصك الخاص بالغابات، وعمل المنتدى، ودور الشراكة التعاونية في مجال الغابات بالنسبة لدعم العمل الذي يؤديه ذلك الترتيب. فإن إدراج فقرات محددة بشأن الغابات في الوثيقة الختامية للمؤتمر، مستمدة أساساً من الإعلان الوزاري الصادر عن الدورة التاسعة للمنتدى الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١١، يبعث برسالتين رئيسيتين: الأولى، وهي أن للغابات دوراً جوهرياً في التصدي لتحديات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحاً؛ والثانية، وهي أن إدراج هذه الفقرات في وثيقة متفق عليها عالمياً من قبل رؤساء الدول والحكومات يشكل اعترافاً قوياً بنجاح الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وعلى وجه الخصوص، بالعمل الذي أنجزه المنتدى في سياق أدائه مهامه الرئيسية.

٣٩ - وتشمل المجموعة الثانية من الأحكام الفقرات التي تشير صراحة إلى الغابات، وإنما من حيث صلتها بقضايا أخرى. وهذه الفقرات تشمل الفقرة ٥٢ المتعلقة بإشراك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى؛ والفقرتين ١١١ و ١١٤ المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة؛ والفقرة ٢١٠ المتعلقة بالجبال التي تسلّم بأن النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة شديدة التعرض للآثار الضارة المترتبة على إزالة الغابات وتدهور الغابات.

٤٠ - وتشمل المجموعة الثالثة من الأحكام الفقرات التي لا تشير إلى الغابات صراحة، ولكن إلى الموارد الطبيعية، وبالتالي تشير إلى الغابات ضمناً. وتوضح أيضاً في الفرع المعنون "الاقتصاد الأخضر" الصلة الموضوعية بين الغابات بوصفها موارد طبيعية والاقتصاد الأخضر. وتنص الفقرة ٦٠ على أن "تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر سيعزز قدرتنا على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام". وتبين هذه الفقرة أن العلاقة بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر تشمل

الصلة بين الإدارة المستدامة للغابات والاقتصاد الأخضر. وتورد الفقرة ٦١ جانبا هاما آخر، وهو العلاقة بين الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك ومسألة تجدد الموارد الطبيعية، التي تشمل الغابات. ولعل المنتدى يقرر أن هناك حاجة إلى الاضطلاع بالمزيد من العمل أو الدراسات فيما يتعلق بالروابط القائمة بين الغابات والاقتصاد الأخضر وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من أجل فهم هذه الجوانب الهامة من خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فهما تاما.

٤١ - وتشمل المجموعة الرابعة من الأحكام الفقرات التي لا تشير تحديدا إلى المنتدى رغم أنها تتعلق بالمهام والولايات الأساسية للمنتدى والعمل الجاري الذي يضطلع به.

٤٢ - وفي الفقرة ١٧٩، يدعو رؤساء الدول والحكومات إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتماشى مع التحديات المتعددة، القائمة منها والمستجدة، التي تواجهها هذه الدول في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتتضمن الفقرتان ١٨٣ و ١٨٤ طلبات مماثلة لتقديم الدعم إلى أفريقيا. وقد شرع المنتدى في معالجة هذه المسائل من خلال العمل مع هذه البلدان، وكذلك مع بلدان الغطاء الحرجي المنخفض وأقل البلدان نموا، على التصدي للتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بتمويل الغابات^(١٦).

٤٣ - وتتعلق الفقرات ٢٥٥ و ٢٦٢ و ٢٧٣ باستراتيجية تمويل التنمية المستدامة، وأهمية كفالة حصول البلدان النامية بصورة مطردة ويمكن التنبؤ بها على التمويل الكافي من جميع المصادر بغية تعزيز التنمية المستدامة، وآلية التيسير، على التوالي.

٤٤ - ويشكل التمويل وبناء القدرات جزءا من الولايات الأساسية للمنتدى، بحكم صلتها بدوراته. وقد أنجز المنتدى خلال السنوات الأربع الماضية عملا هاما يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تنمية استراتيجيات التمويل وآلية التيسير. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تسهم نتائج العمل المضطلع به في إطار العملية التيسيرية، إلى جانب الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسة عام ٢٠١٢ المتعلقة بتمويل الغابات التي أجراها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة التعاونية في مجال الغابات إسهاما قيما إلى آلية التيسير وفي وضع استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. إلا أنه ينبغي تضمين برنامج وميزانية أمانة المنتدى لفترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥ عملا إضافيا للاستجابة إلى الطلبات

(١٦) انظر الوثيقة E/CN.18/2013/11.

الواردة في هذه الفقرات، مع توفير الموارد والقوى العاملة اللازمة للاضطلاع بعمل موضوعي في هذه المجالات.

٤٥ - وتشمل المجموعة الخامسة من الأحكام الفقرات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة والمتدى السياسي الرفيع المستوى. وتنطوي هذه الفقرات، نظرا إلى طبيعتها، على آثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالنسبة للترتيب الدولي المتعلق بالغابات. كما تتناول مجالات بالغة الأهمية بالنسبة لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - ويمكن أن يؤدي الجدول الزمني المشترك لاتخاذ قرار بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والترتيب الدولي المقبل المتعلق بالغابات، إلى إثارة بعض النقاش بشأن احتمال إدراج هدف بشأن الغابات في أهداف التنمية المستدامة. وهذا أمر مرجح بوجه خاص لأن عام ٢٠١٥ هو أيضا العام المستهدف لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المشتركة الأربعة المتعلقة بالغابات^(١٧).

٤٧ - وفي غضون ذلك، ووفقا للفقرة ٢٤٩ من الوثيقة الختامية، ينبغي أن تكون عملية أهداف التنمية المستدامة منسقة ومتسقة مع عملية النظر في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكما ذكر أعلاه، شرعت الأمم المتحدة بالفعل في عملية التخطيط لخطة التنمية حيث بدأت عملها بشأن ما ينبغي القيام به بعد عام ٢٠١٥، وما هي الخطوات التي يتعين الاضطلاع بها، وما هي المسائل التي يتعين النظر فيها خلال عملية التخطيط. وليست الغابات حاليا عنصرا رئيسيا في مناقشات فترة ما بعد عام ٢٠١٥ رغم أن بعض الأهداف المتعلقة بالغابات مدرجة في إطار الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالاستدامة البيئية. ويجري النظر في هذا الهدف، إلى جانب أهداف أخرى، في إطار عمليتي الاستعراض والتدقيق اللتين تستند إليهما البلدان عند البت في مستقبلها في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٤٨ - وأدرجت الاستدامة البيئية ضمن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. ورغم التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف، فإن تحقيق الهدف ٧ والغايات ذات الصلة بحلول عام ٢٠١٥ خرج عن المسار المحدد له حسب ما جاء في ورقة مواضيعية بشأن هذا الموضوع، أعدتها في عام ٢٠١٠ لأغراض قمة الأهداف الإنمائية للألفية، فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد تكون هناك عدة أسباب لعدم إحراز تقدم بشأن الهدف ٧، بما في ذلك نطاقه المحدود الذي لا يتناول سوى إحدى

(١٧) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/٢٠٠٦.

ركائز التنمية المستدامة؛ وقرارات البلدان التي تمنح الأولوية للأهداف الأخرى؛ والافتقار إلى الموارد والمعارف. والسؤال هو كيف يمكن عكس هذا الاتجاه وكيف يمكن التصدي للأسباب الجذرية لانعدام التقدم بعد عام ٢٠١٥.

٤٩ - ومن المهم الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تمثل ولاية من ولايات منظومة الأمم المتحدة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ١٩٩٢ الذي جرت الموافقة فيه على ضرورة النظر في جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والنهوض بها بطريقة متوازنة ومتكاملة. ولذا، ينبغي ألا تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب التدهور البيئي، والعكس صحيح. وإضافة إلى ذلك، أكدت مبادئ ريو على مسؤولية ضمان ألا تقوض القرارات التي نتخذها اليوم رفاه الأجيال المقبلة.

٥٠ - وعليه من الضروري ليس فقط الدلالة على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة لحماية البيئة بالنسبة لتنمية البلدان عموماً، بل أيضاً على مساهمتها الإجمالية في تحقيق أولوياتها الأخرى، ولا سيما القضاء على الفقر. وتبدر الإشارة إلى أن الأهداف الأربعة في إطار الهدف ٧ ومؤشراتها العشرة ذات الصلة لا تعالج سوى مجموعة فرعية صغيرة من المسائل المتعلقة بالاستدامة البيئية، وتخفق في معالجة الركائز الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تتناول المسائل الهامة الأخرى مثل تدهور الأراضي والتصحر وإدارة الموارد الطبيعية.

٥١ - وتشمل التحديات التي يجب أن تتصدى لها البلدان في وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توحيد حماية البيئة مع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للحد من الفقر؛ ومعالجة أوجه عدم المساواة الطفيفة على جميع المستويات، ومعالجة الأسباب الجذرية لتدهور البيئة والقضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي والفجوات الإنمائية؛ والربط بين تعزيز مساءلة جميع الناس وتحقيق مستقبل مستدام للجميع. وهذا ما يجعل من الضروري على وجه التحديد تعريف أهداف التنمية المستدامة.

٥٢ - وبالتالي، يتعين، لدى وضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحديد أهداف التنمية المستدامة، تغيير النهج الذي يتناول الاستدامة البيئية كهدف مستقل بذاته لديه اتساق داخلي ضئيل مع الركائز الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة وصلات ضعيفة جداً، إذا وجدت، بما يفيد به العلم بشأن الحدود والعتبات الإيكولوجية. والمطلوب هو التعامل مع التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، أي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بوصفها الإطار المحدد لكفالة التنمية البشرية ورفاه البشر في الأجل الطويل. ويتماشى هذا

النهج مع رؤية المنتدى بشأن الغابات، التي توفر فيها الغابات مجموعة واسعة من الخدمات التي تتجاوز الخدمات البيئية البحتة، وتتطرق إلى سبل معيشة الناس ومستقبلهم، وبيئتهم وحياتهم الاقتصادية.

٥٣ - وهناك تحد رئيسي آخر تواجهه البلدان التي تتفاوض بشأن أهداف التنمية المستدامة، ووضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ففي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دعت الدول الأعضاء إلى أن تكون أهداف التنمية المستدامة عملية المنحى موجزة يسهل التعريف بها محدودة العدد طموحة ذات طابع عالمي وتنطبق على جميع البلدان مع مراعاة الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة، واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وثمة تحد في كيفية وضع هذه الأهداف في حين تسعى كل مؤسسة ومنظمة واتفاقية إلى عرض قضاياها الخاصة بوصفها من أهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - وتعد المجالات ذات الأولوية الممكنة لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مسائل الغابات والطاقة والمياه والأراضي والتنوع البيولوجي والمحيطات، تحديات حقيقية للبلدان. وعليه، كيف يتسنى التوفيق بين العدد الهائل من مجالات العمل ذات الأولوية والمعايير التي حددها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتأكد من أن الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة لن يكون لها نفس مصير الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وجعل الأهداف ذات الصلة بمستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات؟

إدراج هدف شامل بشأن الموارد الطبيعية في أهداف التنمية المستدامة، وإدماجه في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٥ - بالنظر إلى الدرجة العالية من الترابط العالمي، سيظل من الأهمية بمكان وضع أهداف وغايات جماعية يتعين على المجتمع العالمي السعي إلى تحقيقها. وينبغي، في القيام بذلك، تجنب نهج واحد مناسب للجميع. وينبغي ضمان المرونة اللازمة لتصميم الغايات بما يتماشى مع الظروف والأولويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ويمكن القيام بعملية التصميم هذه بأقصى قدر من الفعالية والشرعية من خلال العمليات القائمة على المشاركة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أوجه العجز القائمة، ينبغي أن تركز خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية تحديد أهداف التنمية المستدامة على التنمية البشرية والقضاء على الفقر بوصفهما من الأهداف الأساسية. إلا أنه ينبغي أن توفر أيضا إطار عمل كفؤ للتصدي لعدد من التحديات التي أصبحت أكثر إلحاحا، وألا تضيقا فرصة تناول مسألة الموارد المالية، دون اتخاذ طابع إلزامي.

٥٦ - ومن أجل وضع خطة متكاملة موحدة فعالة وذات جدوى للترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وخطة تنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ تدرج في صميمها التنمية المستدامة، يلزم اتباع نهج يفي بما يلي: (أ) يقر بترابط التحديات العالمية ويبين بوضوح الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل عمل بطريقة متكاملة وشاملة؛ (ب) يقر بمستويات التنمية المختلفة بين البلدان؛ (ج) يحافظ على الزخم اللازم من أجل القضاء على الفقر؛ (د) يتناول الآثار الشاملة المترتبة على النزاعات والكوارث وعدم المساواة بالنسبة لجميع الأهداف؛ (هـ) يستخدم الدور الشامل متعدد الوظائف للموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية والسلام والأمن.

٥٧ - ولدى استخدام هذا النهج، قد يتمثل أحد الخيارات في وضع هدف جامع شامل بشأن الموارد الطبيعية واعتماده باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة وإدماجه في كافة أجزاء خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم التأكيد على أن إدماج الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات، في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ذات أهمية كبيرة، إذ أن ذلك سيساعد البلدان في معالجة الأهداف بطريقة متكاملة. وقد تتطلب عمليتنا ما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الإدماج التام لهدف جامع شامل بشأن الموارد الطبيعية لإبراز القيمة الكاملة للموارد الطبيعية، ليس فقط بالنسبة للبيئة، ولكن أيضا بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وفي إطار هذا الهدف الجامع، يمكن إدراج أهداف قائمة متنوعة بشأن الموارد الطبيعية مبينة في الوثائق الختامية للمؤتمرات والاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات مع وضع جدول زمني جديد، فضلا عن اقتراح أهداف وغايات جديدة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية الأخرى من قبيل الطاقة والأراضي والتنوع البيولوجي، رهنا بالتوصل إلى اتفاق بين البلدان. وينبغي أن تكون الأهداف والمؤشرات الواردة في إطار هذا الهدف الجامع المتعلق بالموارد الطبيعية متسقة وتكميلية ويدعم كل منها الآخر بحيث تغطي جميع العناصر الحاسمة لتحديات التنمية المستدامة، وكل ركيزة من ركائزها الثلاث، فضلا عن تحقيق تكاملها.

٥٨ - وإذا أمكن إدماج هدف جامع بشأن الموارد الطبيعية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال إدراجه في الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، فمن شأن ذلك أن يعزز النهج الشامل للمنتدى، وأن يساعد المنتدى في اتخاذ قراره في عام ٢٠١٥ بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات.

٥٩ - وتشارك الدول الأعضاء على نطاق واسع في معالجة المسائل ذات الصلة بهذه العملية، وتناقش عما قريب المسائل الموضوعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والمنتدى

السياسي الرفيع المستوى. ووفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يتوقع اتخاذ القرارات المتعلقة بشكل المنتدى وجوانبه التنظيمية خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة، بهدف عقد الدورة الأولى للمنتدى في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، يُطلب إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يقدم اقتراحا بشأن أهداف عالمية للتنمية المستدامة كي توافق عليه الجمعية العامة. وسوف يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين يتضمن اقتراحاً بشأن أهداف التنمية المستدامة للنظر فيه واتخاذ الإجراء المناسب بشأنه.

٦٠ - وهناك عدة طرق ينبغي أن يؤثر بها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على العمليات المذكورة أعلاه. وتعد الدول الأعضاء والمكتب وأمانة المنتدى والشراكة التعاونية في مجال الغابات والمجموعات الرئيسية والعمليات الإقليمية الجهات المعنية الرئيسية والمؤثرة التي يمكن أن تساعد في تقديم النقاط الرئيسية بشأن هذه المسائل بوضوح إلى الممثلين القطريين في المشاورات ورئيسي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام. وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة التعاونية في مجال الغابات قد عينت الفعل أمانة المنتدى للاضطلاع بدور رائد في وضع مخطط لإدماج الموارد الطبيعية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وهدف بشأن الموارد الطبيعية، لإطلاع الشراكة التعاونية على ذلك للنظر في هذا الأمر خلال اجتماعها المقبل. وقد يود المنتدى النظر في الإجراءات المحددة التي يتعين أن يتخذها في هذا الشأن أصحاب المصلحة في المنتدى في فترة ما بين الدورتين، التي تسبق الدورة الحادية عشرة للمنتدى.

سادسا - استنتاجات

٦١ - سيتقرر خلال الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ مستقبل خطة التنمية العالمية وما يرتبط بها من طرائق مؤسسية فيما يشارك المجتمع الدولي في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ووضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستكون هذه الفترة حاسمة أيضا بالنسبة لمستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، إذ ينبغي للمنتدى أن يبت في هذه المسألة في دورته الحادية عشرة. وهذه المسائل الرئيسية مترابطة بشكل وثيق، وسيؤثر كل منها في الآخر. وتعد الأعمال التحضيرية الفنية المتعلقة بالترتيب الدولي المتعلق بالغابات وإجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عناصر لازمة ليتمكن المنتدى في دورته الحادية عشرة من الوفاء بولايته المتمثلة في استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات والبت في مسألة هيكل السياسات العالمية المقبل المتعلق بالغابات.

سابعاً - التوصيات

٦٢ - لكي يتمكن من التوصل إلى قرار بناء قائم على توافق الآراء في دورته الحادية عشرة في عام ٢٠١٥ بشأن الترتيب الدولي المقبل المتعلق بالغابات تمشياً مع التطورات العالمية الرئيسي، قد يود منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات القيام بما يلي:

(أ) يقرر إنشاء فريق خبراء مخصص لاستعراض مختلف الجوانب والعناصر والخيارات المتصلة بالترتيب الدولي المقبل المتعلق بالغابات، وذلك بهدف القيام، في جملة أمور، بتقديم مقترحات إلى المنتدى في دورته الحادية عشرة؛

(ب) يقرر أن يراعي فريق الخبراء المخصص مراعاة تامة أوجه الترابط بين خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والترتيب الدولي المتعلق بالغابات، والآثار المترتبة عليها؛

(ج) يقرر أيضاً أن يجتمع فريق الخبراء المخصص مرة واحدة فترة ما بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة للمنتدى؛

(د) يدعو البلدان وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمنظمات والعمليات الإقليمية المعنية إلى المشاركة بفعالية في الأنشطة المضطلع بها ما بين الدورتين بشأن الخيارات المستقبلية للترتيب الدولي المتعلق بالغابات؛

(هـ) يدعو الممثلين القطريين المشاركين في المشاورات المتعلقة بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يدرجوا بين أهداف التنمية المستدامة هدفاً شاملاً بشأن الموارد الطبيعية يضم الغابات، فضلاً عن إدماج الموارد الطبيعية في جميع الأهداف؛

(و) يدعو الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى أداء عمل تحليلي بشأن "محاسبة رأس المال الطبيعي"؛

(ز) يطلب إلى الأمين العام أن يدرج توصيات بشأن الترتيب الدولي المقبل المتعلق بالغابات في تقريره عن الموضوع الرئيسي للدورة الحادية عشرة للمنتدى؛

(ح) يدعو البلدان إلى تقديم الدعم إلى الصندوق الاستئماني للمنتدى لكفالة المشاركة التامة لجميع أصحاب المصلحة في العملية التحضيرية، وتمكين الأمانة من الاضطلاع بأنشطة ما بين الدورتين والأعمال التحليلية والدراسات الاستقصائية ذات الصلة في إطار التحضير لاجتماعات فريق الخبراء المخصص والدورة الحادية عشرة.